

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم لإندونيسيا يُحيل فيها نص تقرير الحلقة الدراسية المعنونة "استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح"، التي عُقدت في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ في قصر الأمم بجنيف

يشرفني أن أُحيل إليكم تقرير حلقة دراسية عُقدت في وقت الغداء بعنوان "استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح"، نظمها كل من إندونيسيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في قصر الأمم بجنيف بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

وتتمثل أهداف الحلقة الدراسية فيما يلي:

- مناقشة سبل ووسائل تجاوز المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح؛
- جمع أفكار جديدة يمكن أن تنتج عن مناقشة مفتوحة في السياق غير الرسمي؛
- الإسهام في عمل مؤتمر نزع السلاح وفي وضع برنامج عمل.

حضر ممثلو ٤٥ دولة هذا النشاط كما حضره ممثلون عن مكتب شؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بنشر هذه الرسالة مشفوعة بالتقرير المرفق بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة المشاركة في المؤتمر.

وأعتزم أن أقترح، في الوقت المناسب، أن يُذكر تقديم تقرير الحلقة الدراسية المعقودة في وقت الغداء في تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(التوقيع): تريونو ويوو

السفير

الممثل الدائم

تقرير الحلقة الدراسية في وقت الغداء عن "استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح"

جنيف، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣

أولاً - مقدمة

لمحة عامة عن الحلقة الدراسية

- ١ - عقدت إندونيسيا، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، حلقة دراسية في وقت الغداء في يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح".
- ٢ - وحضر الحلقة الدراسية ممثلو حوالي ٤٥ دولة كما حضرها ممثلون عن مكتب شؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبلغ عدد المشاركين في هذا النشاط حوالي ١٣٠ شخصاً.
- ٣ - وكان الهدف من عقد هذه الحلقة الدراسية استكشاف سبل جديدة لإيقاظ مؤتمر نزع السلاح من سباته الذي دام ستة عشر عاماً، فضلاً عن المساعدة في إيجاد الاستعداد المطلوب والإرادة السياسية اللازمة لكسر الجمود الذي يعاني منه المؤتمر. وقد قُسمت الحلقة الدراسية إلى عدة مواضيع فرعية، هي: "حالة الجمود التي طال أمدها - خيارات مبتكرة جديدة؟"، و"مظاهر الاستياء - فرصة أم تهديد؟"، و"التأخير مُكلف للغاية؛ تحذيرات جديدة؟".
- ٤ - وقال السيد تريونو ويوو، سفير جمهورية إندونيسيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف، إنه لشرف له أن يفتتح هذه الحلقة الدراسية. وعقب ذلك، ألقى السيد جارمو ساريفا، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع مكتب شؤون نزع السلاح بجنيف البيان الرئيسي باسم السيد قاسم - جومارت توكايف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح.
- ٥ - وأدارت المناقشة السيدة تيريزا هيتشتر مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

لمحة عامة عن التقرير

- ٦ - هذا التقرير عبارة عن موجز غير رسمي أعدته بعثة جمهورية إندونيسيا وهو لا يمثل بأي شكل من الأشكال استعراضاً شاملاً. وهو يهدف إلى إثراء ودعم عمل المؤتمر وإثارة المزيد من الحوارات الموضوعية بشأن المواضيع المطروحة للنقاش.

ثانياً- العروض

٧- أعربت السيدة تيريزا هيتشتر في تقديمها للمناقشة عن سعادتها لكون إندونيسيا شريكاً في تنظيم هذه التظاهرة. وأوضحت السيدة هيتشتر أن الماضي القريب المقلق لمؤتمر نزع السلاح سبقته نجاحات باهرة حققها فيما مضى. فهذه الحلقة الدراسية وغيرها من المناسبات تشكل فرصة لاستخلاص العبر من تاريخ المؤتمر وتحليل التأثيرات الخارجية على عمله، وهي فرص تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى بسبب الجمود الطويل الذي أصاب المؤتمر. ولذلك، فإن هذه المبادرة التي قام بها الرئيس الحالي وحيهه جداً.

٨- وقال السيد ويوو في كلمته الافتتاحية إن إندونيسيا تُدرك مدى تعقيد المسألة، وتعلم أن لا أحد يملك عصاً سحرية لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، ومع ذلك، ما زالت لديها قناعة قوية بضرورة الحفاظ على مكانة المؤتمر بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم في مجال نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، نظمت إندونيسيا، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، هذا الاجتماع غير الرسمي بغرض ما يلي:

- مناقشة سبل ووسائل كسر الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح؛
- توليد أفكار جديدة من خلال مناقشة مفتوحة في اجتماع غير رسمي؛
- الإسهام في عمل مؤتمر نزع السلاح وفي رفع التحدي المتمثل في وضع برنامج عمل له.

٩- ورحب السيد توكايف، في البيان الرئيسي الذي ألقاه نيابة عنه السيد جامو ساريفا، بمبادرة إندونيسيا وبالمساهمة الإيجابية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الجهود الرامية إلى كسر الجمود الذي يعاني منه المؤتمر. وقدم السيد توكايف عدة آراء تتعلق بسبل كسر الجمود المستمر الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦. فقد أدى هذا الجمود الذي طال أمده في عمل المؤتمر إلى التساؤل حول مدى أهمية وفعالية المنتديات التقليدية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

١٠- وإزاء هذا الوضع، لا بد من بحث نهج جديدة كعقد اجتماع للبلدان التي لها مواقف متقاربة، وهو نموذج أثبت نجاعته في إنقاذ اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. ومع ذلك، فإن نهجاً كهذا قد لا يكون ملائماً في سياق مؤتمر نزع السلاح لمعالجة القضايا الخلافية داخل المؤتمر، بما في ذلك قضية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لأن نهج عقد اجتماعات بين الدول التي لها مواقف متقاربة لن يكون كافياً لضمان منع الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة على نطاق أوسع، لأنه نهج يستبعد الدول التي لها مواقف مختلفة. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن يناقش مؤتمر نزع السلاح أساليب عمله وعضويته وجدول أعماله لتيسير عملية إعادة إحيائه.

١١- وألقى السيد تيم كوفلي وهو أحد كبار الباحثين في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في تعليق له في إطار الموضوع الفرعي المعنون "جمود طال أمده - خيارات مبتكرة جديدة؟"، الضوء على الخلافات فيما يتعلق بتزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. ولاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت مؤخراً على إنشاء هيئتين فرعيتين جديدتين تُعنيان بهاتين المسألتين الأساسيتين اللتين يعالجهما المؤتمر. ولا ينبغي النظر إلى إنشاء الجمعية العامة لفريق عامل مفتوح العضوية معني بتزع السلاح النووي وفريق من الخبراء الحكوميين معني بالمواد الانشطارية على أنه مجرد صدفة. إنه دعوة واضحة إلى مؤتمر نزع السلاح كي يستيقظ من سباته.

١٢- ويمكن البحث عن خيارات مبتكرة لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها المؤتمر وتجاوزها في عدة مجالات. فعلى المستوى الإجرائي، ينبغي للمؤتمر أن يُبسط برنامج عمله، من خلال الانتقال قبل كل شيء إلى جدول زمني أولي للأنشطة ثم من خلال التركيز على وضع ولايات الأفرقة العاملة كل على حدة وليس بشكل جماعي. والأهم من ذلك، أن المؤتمر بحاجة إلى تطوير ثقافة عمل جديدة. ومن المحير أن الأعضاء لا يُقدمون على أي مبادرات لدعم الجهود الطيبة التي يقوم بها الرؤساء المتعاقبون من أجل إيجاد سبيل لكسر الجمود الذي طال أمده.

١٣- فغياب أي مبادرة أقاليمية بين الأعضاء لكسر الجمود يمثل إشارة واضحة في حد ذاته. فهل فقد مؤتمر نزع السلاح بعد الحرب الباردة هدفه المحدد؟ وإذا أراد المؤتمر أن يمتلك القدرة على الحفاظ على مناخ الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عليه أن يكسر الجمود الذي يعاني منه فيما يتصل بالمسائل الموضوعية بكل جرأة وأن ينتقل من موقف المتفرج إلى العمل الفعلي، مع التركيز على كيفية البدء بالأمر وليس على كيفية وقفها. ويمكن لإدراج مشروع خطة عمل لعام ٢٠١٤ في تقريره إلى الجمعية العامة هذا العام أن يكون مؤشراً في المدى القريب على جدية نواياه.

١٤- ويرى السيد أوليسيس كانشولا غوتيريث سفير المكسيك ونائب ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أن الجمود الحالي الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح يرجع إلى غياب تغيير مفاهيمي في عالم نزع السلاح. وفي هذا الصدد، لاحظ أن الأركان الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تتطور بنفس الوتيرة. فبينما سُجل تغير مفاهيمي خلال العقد الماضي في مجالي عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، يقرّ بالواقع الجديد، فإن الأمر مختلف في حالة نزع السلاح.

١٥- وقدم موجزاً تاريخياً للتطورات التي حصلت في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستناداً إلى هذا الموجز، خلص إلى أن المجتمع الدولي تأخر في إحداث أي تقدم في موضوع

نزع السلاح. وبهذا المعنى، أكد السيد كانشولا أننا وصلنا، على ما يبدو، إلى نقطة بتنا فيها نولي أهمية أكبر للوسيلة (أي لمؤتمر نزع السلاح) مما نوليه للغاية، أي للمكان الذي يود المجتمع الدولي الوصول إليه أساساً (عالم من خالٍ من الأسلحة النووية).

١٦- وأشار السفير كانشولا أيضاً إلى المبادرات التي اعتمدت خلال الدورة السابقة للجمعية العامة مؤكداً أن بإمكانها أن تُنعش المناقشات. والواقع أننا تمكناُ أخيراً من تناول المسألة الجوهرية المتمثلة في نزع السلاح. وخلص إلى القول إن التهديد الرئيسي هو أن مؤتمر نزع السلاح بات هيئة تهتم بنفسها فقط. وبهذا المعنى، ربما يكون المؤتمر نفسه التهديد الرئيسي لجهود نزع السلاح.

١٧- ورأت السيدة باييفي كايرامو، سفيرة فنلندا وممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أن بلدها ما زال ينظر إلى الجمود في مؤتمر نزع السلاح بوصفه مؤقتاً. لكن فنلندا أكدت أيضاً أن طول مدة حالة الجمود هذه تتوقف، إلى حد ما، على كيفية تطبيق آلية توافق الآراء في المؤتمر مستقبلاً. ويرتبط ذلك بدوره بما إذا كانت مسألة الأمن الوطني لفرادى البلدان ستستمر في منع المؤتمر من المضي قدماً، على حساب الأمن العالمي.

١٨- وعلاوة على ذلك، أكدت فنلندا أن العالم خارج المؤتمر يتغير باستمرار. وتأتي أجيال جديدة من أصحاب المصلحة من السياسيين والدبلوماسيين وممثلي المجتمع المدني بروايات مختلفة عما يحدث. وهذه الأجيال الجديدة هي من بين أولئك الذين يقفون وراء تطور المبادرات خارج مؤتمر نزع السلاح، وهي المبادرات التي ستضغط مجتمعة على المؤتمر، بوصفه مؤسسة من الماضي. وكي يظل المؤتمر يحقق الغرض من وجوده، فإن عليه أن ينظر إلى هذه الضغوط الخارجية بوصفها ضغوطاً إيجابية للشروع في عمل داخلي يستند إلى حوارات سياسية موضوعية.

١٩- ورأى السيد وو هايتاو سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مؤتمر نزع السلاح، أن مأزق المؤتمر يعود أساساً إلى عوامل سياسية وأمنية. فالبلدان إذ تواجه بيئات أمنية مختلفة قد تتبع أجنداث وسياسات مختلفة في مجالي نزع السلاح والأمن. وتؤدي هذه الاختلافات بطبيعة الحال إلى تباين في الآراء حول أولويات جدول أعمال المؤتمر، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على إمكانية التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح وعلى بدء عمله الموضوعي.

٢٠- وبالتالي، ينبغي بذل جهود في الجوانب التالية داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه. أولاً، يجب احترام سلطة المؤتمر والحفاظ عليها، لأن المؤتمر يملك تجربة واسعة في مجال نزع السلاح لا يمكن أن تضاهيها تجربة أي هيئة أخرى في هذا المجال. فإنشاء آليات جديدة خارج المؤتمر لتناول البنود الأساسية لجدول أعماله ليست الوصفة الصحيحة لحل المشكلة، لأن ذلك لن يضمن السلطة العالمية لأي معاهدات تُبرم مستقبلاً.

٢١- ثانياً، لا بد من العمل بجد على البحث في مناقشات مؤتمر نزع السلاح عن السبل التي يمكن بها المضي قدماً من خلال مشاورات تتسم بالانفتاح والشفافية والمساواة، والبحث عن حلول مُجدية للجميع تكون متوازنة ومقبولة من الجميع.

٢٢- ثالثاً، لا بد من تشجيع قيام بيئة أمنية ملائمة من خلال مراعاة المواجهات الأمنية المشروعة لكل طرف لتعزيز الثقة المتبادلة واستعادة الدول تدريجياً لثقتها للترويج للأمن المشترك من خلال التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وتهيئة جو ملائم لهذه الحوارات والمفاوضات.

ثالثاً - المناقشات

٢٣- خلال المناقشات، قدّم عدد من ممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أفكاراً عن كيفية إخراج المؤتمر من مأزقه الحالي. فقد أعرب ممثل مصر الموقر عن رأي تناول فيه حالة الجمود في المؤتمر من منظور أوسع، إذ قال إن حالات الجمود باتت سمة أكثر شيوعاً في عديد، إن لم نقل في جميع، العمليات المتعددة الأطراف.

٢٤- ولفت سفير ألمانيا الانتباه إلى أن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، باعتمادها برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864، اتفقت عام ٢٠٠٩ على التفاوض بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وعلى مناقشة نزع السلاح النووي، الأمر الذي أدى إلى تسوية مسألة أولويات عمل المؤتمر بطريقة عملية. وهي مسألة كانت حتى ذلك الحين خلافية. وأكد كذلك أن ملاحظة السيد تيم كوفلي كانت وجيهة عندما قال إن الدول الأعضاء لم تتخذ عملياً أية مبادرات فيما بينها لتجاوز مأزق مؤتمر نزع السلاح، لكنها تركت هذه المهمة لرئاسة تستمر أربعة أسابيع، وأضاف أن ذلك عزز الانطباع بأن الدول الأعضاء في المؤتمر تتصرف تصرف الأشخاص العاطلين عن العمل منذ زمن طويل الذين توقفوا عن البحث الجدي عن عمل.

٢٥- وفي هذا الصدد، تساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء قد بذلت جهوداً مناسبة لإقناع الدولة العضو الوحيدة التي وجدت صعوبة في تنفيذ ما ورد في الوثيقة CD/1864 (معيقة بالتالي بدء العمل على أساس هذه الوثيقة منذ ذلك الحين) والانضمام إلى توافق الآراء. واستناداً إلى الاستنتاجات التي توصل إليها من تجربته ومفادها أن عدداً من الدول الأعضاء تصرّ (ولو بتحفّظ شديد) على برنامج عمل يناسب طموحاتها تماماً (الأمر الذي شكّل السبب الرئيسي للجمود المستمر)، فإنه أوصى باتباع نهج مبسّط ينحصر عن قصد في تحديد موضوع العمل الذي ينبغي الاضطلاع به بطريقة مختصرة وموجزة وتحديد طبيعة هذا العمل لبيان ما إذا كان "عملاً على إبرام معاهدة" أو "تبادلاً للآراء".

٢٦- وأشار سفير سويسرا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت مؤخراً بعض الإجراءات بالنظر إلى مأزق مؤتمر نزع السلاح. وتساءل أيضاً عن التدابير الإضافية التي تستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذها إذا ما فشل المؤتمر في كسر الجمود الحالي.

٢٧- ورداً على الآراء التي أعربت عنها ألمانيا، علّق ممثل باكستان الموقر قائلاً إن باكستان ترفض أي إشارة إلى أن الديناميات السائدة في مؤتمر نزع السلاح تشكل البيئة الأمنية في العالم. بل على العكس من ذلك، فإن البيئة الأمنية في العالم هي التي تشكل الديناميات السائدة داخل مؤتمر نزع السلاح وأن هذه البيئة أصبحت العامل المسبب لجموده. وعلاوة على ذلك، شددت باكستان أيضاً على أن التمحيص في حالة الجمود يبيّن أنها لا تقتصر على مأزق حول مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لوحدها. لكن ثمة مأزق أكبر في الواقع يتمثل في مسألة نزع السلاح النووي.

٢٨- وطلب ممثل إيران الموقر توضيحاً حول رأي المكسيك التي تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو نفسه مصدر مشاكله.

٢٩- وأشار سفير النمسا إلى أنه كان قد شارك في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح التي أثبتت ما يمكن أن يكتسبه هذا المؤتمر من أهمية، ونوه بما حققه المؤتمر من إنجازات كبيرة في الماضي، بما في ذلك في العمليات التي أدت إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى النمسا ضرورة مراجعة إجراءات وأساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وتكييفها مع شكل وديناميات العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. بيد أن التقدم في المؤتمر سيتوقف في النهاية على الإرادة السياسية. وقال، علاوة على ذلك، إن النمسا تؤيد إندونيسيا في مواصلة جهودها الرامية إلى وضع برنامج عمل، ليس مجرد وضع هذا البرنامج، بل للانتقال سريعاً إلى تنفيذه وبدء المفاوضات وفقاً لولاية المؤتمر.

٣٠- وأكدت سفيرة كندا أن معظم البلدان ملتزمة أساساً بتحقيق نزع السلاح النووي، وإن كانت لديها وجهات نظر مختلفة حول أفضل السبل للتوصل إلى ذلك. وعليه فإن تقسيم البلدان استناداً إلى معيار عضويتها في تحالف معين ليس تقسيماً بناءً لأن تجمعات البلدان، كما هو معروف، تقوم وتشكل بناءً على طائفة واسعة من القضايا كما أن منظور كل دولة داخل هذه التحالفات يمكن أن يكون مختلفاً. ولاحظت أن غالبية البلدان أبدت في السنوات الأخيرة مرونة في السعي نحو ضمان خطة عمل متوازنة لمؤتمر نزع السلاح كي يشرع في عمل ملموس. ورداً على نقطة أُثيرت من قبل، أشارت أيضاً إلى أن حوالي ١٦٦ دولة أبدت في الجمعية العامة للأمم المتحدة دعمها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

رابعاً- ردود/ملاحظات ختامية

٣١- سلم السيد وو هايتاو، سفير الصين، في رده/ملاحظاته الختامية، بأن معظم البلدان لا تزال داعمة لمؤتمر نزع السلاح. وأكد، علاوة على ذلك، أن البيئة الأمنية الدولية تطورت بالفعل، وبالتالي فإن ثمة حاجة أكيدة لنهج يتكيف مع هذا التطور.

٣٢- وسلم سفير فنلندا السيد باييفي كايرامو بالصعوبات الحالية التي تلوح في أفق مختلف المفاوضات المتعددة الأطراف، لكنه أبرز أيضاً عدة استثناءات من الصورة المظلمة في مجال نزع السلاح، كالدعم الكاسح لمعاهدة تجارة الأسلحة الذي أعرب عنه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام. وهذا الدعم يؤكد ويبرر تفاؤل فنلندا فيما يتعلق بإعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح.

٣٣- وأوضح السيد كانشولا، سفير المكسيك، أن المكسيك لا ترى في مؤتمر نزع السلاح مصدراً لمشاكله. بل إن المكسيك ترى أنه لا بد لمؤتمر نزع السلاح، كي يُخرج نفسه من المأزق، أن يعيد النظر في نظامه الداخلي وآلياته وأساليبه عمله. ورداً على الاستفسار عما يمكن أن يحدث إذا ما توقف عمل المؤتمر، أوضح السيد كانشولا غوتيريث أن على الجمعية العامة، وفقاً للمادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم بعمل المؤتمر استناداً إلى السلطة الممنوحة لها بالنظر إلى "المبادئ التي تنظم نزع السلاح وتنظيم التسليح".

٣٤- وحث السيد تيم كوفلي من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على ضرورة اتخاذ إجراءات فعلية فيما يتعلق بتزع السلاح النووي والمواد الانشطارية.

٣٥- وأكد السيد جارمو ساريغا من مكتب شؤون نزع السلاح أن أي نهج متصلب إزاء مأزق مؤتمر نزع السلاح سيزيد من فصل المؤتمر عن بقية العالم. وأكد ضرورة أن يستغل أعضاء مؤتمر نزع السلاح وقتهم على نحو فعال لدى سعيهم المتواصل إلى البحث عن مخرج من المأزق.

٣٦- وفيما يتعلق بالسلطة الممنوحة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأمور المتصلة بمسألة نزع السلاح، أوضح السيد ساريغا أن الجمعية العامة تملك صلاحيات التشريع والميزانية، أي سلطة محفظة النقود. تلك هي السلطات المتاحة للجمعية العامة في تنظيم نزع السلاح وتنظيم التسليح، إذا ما برزت الحاجة إلى ذلك.

٣٧- وبصورة عامة، رأى السيد ساريغا أنه لا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يعيد النظر في خطواته وأن يقوم، عند الاقتضاء، بالتسويات أو حتى بالتعديلات اللازمة لإخراج نفسه من المأزق.